

بارودي: استجرار الكهرباء والغاز من قبرص ينوع مصادر الطاقة ويحميها من أي تداعيات جيوسياسية



تبدو العلاقات اللبنانية القبرصية في حال تطور سريع وقد فتح هذا الباب رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون فلاقى استجابة ورغبة عارمة لدى نظيره القبرصي كريستو دوليديس تجاه تطوير العلاقة بين البلدين الجارين وما لفت أن الرئيس القبرصي هو الذي بادر وطرح على الرئيس عون استجرار الكهرباء من قبرص إلى لبنان وقد تلقف رئيس الجمهورية اللبنانية هذه المبادرة وطلب من وزير الطاقة جو صدي متابعة الموضوع.

وفي هذا السياق أثنى خبير الطاقة الدولي رودي بارودي على مبادرة الرئيس القبرصي واللبناني، مؤكداً وجوب الترحيب بأي خطوة من هذا النوع باعتبارها نقطة انطلاق مهمة لتأمين الكهرباء للبنانيين وحل أزمة القطاع المستفحلة جزئياً منذ عقود وأن هذه الخطوة تأتي بعد الإعلان عن استئناف مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين البلدين. كما أثنى بارودي على الدور الذي يلعبه الرئيس عون في ملف الطاقة ككل واعتباره أولوية لما فيه من فائدة على الاقتصاد وتعزيز القدرات الاجتماعية للمواطنين اللبنانيين.

ولفت بارودي إلى أن هذه الخطوة ستتيح تزويد لبنان ما بين 150 و300 ميغاواط وفق مراحل متعددة ولا سيما بعد عام أو عامين على الأكثر عندما تبدأ قبرص بإنتاج الكهرباء من الغاز المستخرج من ENI & TOTAL ENERGIES حقلها البحرية خاصة حقل كرونوس الذي يديره كل من شركتي ما يعزز تنوع مصادر الطاقة وبأسعار مقبولة لا سيما وأن الحقل المعني في قبرص لا يبعد عن حقل زهر المصري سوى ٦٠ كلم ما يعني أن كلفة الإستخراج ستكون مماثلة لتلك المعتمدة في الحقل المصري وهي كلفة رخيصة نوعاً ما.

ولفت بارودي إلى وجود محطتين رئيسيتين لإنتاج الكهرباء في قبرص، بين ليماسول Vassiliko إحداها وبين لارنكا وليماسول، والأخرى في

وبافوس، بقدرة إجمالية تقارب 1600 ميغاواط من دون الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية وبالتالي يمكن للبنان الاستفادة من هذه الطاقة بكلفة يتم التوافق عليها موضحاً أن الكلفة ستكون أقل بكثير من كلفة الكهرباء المنتجة في لبنان عندما تبدأ قبرص العام المقبل باستخدام الغاز المستخرج من حقولها البحرية لإنتاج الكهرباء. ولاسيما البلوك رقم 6.

بارودي طالب الحكومة اللبنانية بالإسراع بوضع الأطر الإصلاحية والتنظيمية للقطاع بشأن استرجار الكهرباء من قبرص وبإعداد دراسة جدوى اقتصادية تأخذ في الاعتبار كلفة الاسترجار ولفت أن محطة هي المحطة التي تصدر الغاز في 2026، على أن يواصل Vassiliko لبنان مساعيه لربط شبكته بالشبكة السورية للحصول على دعم إضافي كهربائي عن طريق محطة دير نبوح، بما في ذلك محطة الكسارة في منطقة البقاع.

قبرص تُنتج 5 آلاف ميغاواط! ما حصّة لبنان منها؟



المركزية- على وقع التحديات الأمنية وتهديداتها، يجهد رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون لتحريك الملفات الاقتصادية الاستراتيجية التي من شأنها أن تُنهض البلاد من كبوتها التي أوصلتها إلى حدّ الانهيار... فهو لا يوفّر فرصة وجوده في الخارج، حيث يكتفّ من رحلاته الرسمية للهدف المنوّسّ عنه، إلا ويتطرّق مع نظرائه العرب والأجانب إلى إمكانيات التعاون في سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية مع لبنان.

وليست مفاوضات المثمرة التي أجراها مع نظيره القبرصي نيكوس خريستودوليدس خلال زيارته الرسمية الأخيرة إلى نيقوسيا، سوى الدليل الثابت على مساعيه الحثيثة إلى وصل لبنان بالخارج بعد انقطاع دام سنوات لأسباب باتت معروفة علّها "تُذكر ولا تُعاد"! ومن ثمار تلك الزيارة، الإعلان عن تحقيق تقدّم كبير في الجانب التقني من ملف

استكمال المفاوضات حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، والعمل على تحويل النتائج التقنية إلى صيغة سياسية قابلة للتنفيذ، على غرار اتفاق ترسيم الحدود مع إسرائيل الذي أُبرم في تشرين الأول عام 2022 بواسطة أميركية...

لكن هذه الخطوة لم تكن الوحيدة التي خرج بها الرئيسان اللبناني والقبرصي من لقاء نيقوسيا، بل أحدث طرح الرئيس خريستودوليدس مَدَّ كابل بحري من الجزيرة لتزويد لبنان بالكهرباء، خرقاً في ملف الطاقة اللبنانية النازف، على رغم أن الطرح يتطلب دراسة جدوى مفصلة تسبق الحماسة على المضي فيه...

إذ في انتظار وصول وفد تقني قبرصي إلى بيروت في الأيام المقبلة لاستكمال المفاوضات حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، يستعد وزير الطاقة والمياه جو الصديّ لزيارة قبرص ولقاء المسؤولين الرسميين والمعنيين بقطاع الطاقة، بهدف متابعة الطرح القبرصي تزويد لبنان بالكهرباء، والاطلاع على حيثيات المشروع وتفاصيله كافة.

بارودي يرحّب.. ويسأل

في غضون ذلك، يثني الخبير الدولي في شؤون الطاقة والعضو في "معهد شبكة القيادة عبر الأطلسي" في واشنطن رودي بارودي على طرح الرئيس القبرصي، ويشدد عبر "المركزية" على "وجوب الترحيب بأي مبادرة من هذا القبيل"، معتبراً أنها "خطوة جيّدة في مسار تأمين الكهرباء للبنانيين وبالتالي توفير الحلول الضرورية لأزمة القطاع المستفحلة طوال عقود".

ويُشير في السياق، إلى أن "مسافة 160.9 كيلومتراً تفصل بين لبنان وقبرص بما يدل على القرب الجغرافي بين البلدين، وهو عامل مساعد في تنفيذ المشروع. والعامل الآخر الذي يشجّع على البحث في إمكانية الاستفادة من هذه المبادرة، أن قبرص لديها محطة إنتاج كهرباء تقع بين لارنكا وليماسول، كما لديها محطة إنتاج Vassilikoss وهي الأكبر على الإطلاق تقع بين ليماسول وبافوس. والجدير ذكره في هذا الإطار، أن الإنتاج الكهربائي لقبرص يعادل 5 آلاف و400 ميغاواط تقريباً، ومن غير المعلوم حتى الآن الكمية التي ستزوّد بها لبنان من مجموع هذا الإنتاج".

ويخلص إلى التأكيد على "وجوب الترحيب بالمبادرة القبرصية مهما كانت كمية الكهرباء التي ستزوّدنا بها... وإذ نهنئ الحكومة

اللبنانية على مشروع استرجار الطاقة من قبرص، عليها التنبّه إلى كلفة الاسترجار الباهظة لأن قبرص تباع الكيلوواط الواحد بمبلغ يتراوح بين 35 و40 سنتاً... وهذا رقم يجب التوقف عنده في دراسة الجدوى، مع الإقرار بأهمية المشروع وانعكاساته الإيجابية على لبنان بما يساعد في حل أزمة قطاع الكهرباء المُرَمّة".

"لذلك من الأهمية بمكان إعداد دراسة جدوى اقتصادية، مع التشديد على ضرورة تشجيع أي مبادرة تساعد الشعب اللبناني في تأمين ساعات تغذية إضافية من الكهرباء، ونحن نشدّ على يد الحكومة للمضي في هذه المبادرة... ولنترقب من أي محطة ستزوّدنا قبرص الكهرباء وبأي كمية...وكلفة" يختم بارودي.

وفي الصورة أدناه محطة Vassilikoss للطاقة في قبرص

Qatar deserves global thanks – and a whole lot more



Most of the world is watching and waiting, hoping and/or praying that a hastily arranged ceasefire between Israel and Iran will hold. If it does, there will be sighs of relief virtually everywhere; if it does not, the State of Qatar should still be considered for the Nobel Peace Prize.

Yes, you read that correctly: even if the ceasefire that it helped to secure falls apart, Qatar should be considered for what many regard as the most prestigious prize on Earth.



I believe this because peace is more important than any other cause on Earth, and pound-for-pound, no country does more than Qatar to promote peace. Peace is more than a photo opportunity, more than a process that often allows belligerents to let their guns fall silent, more even than the

gratitude of those whose lives and livelihoods are spared. It also serves other useful purposes, too, including as a commodity that promotes stronger growth and better socioeconomic development, and frees up resources for investment in education, healthcare, and transport infrastructure. Accordingly, achieving peace means more than simply not being at war: it means having the chance to better one's own situation by leaps and bounds. By extension, anyone who provides such a chance to anyone else deserves deep admiration.

By this measurement alone, Qatar's case for a Nobel is rock-solid – and has been for years, long before the world's most powerful country asked it to obtain Iranian consent to a ceasefire. A quick glance at Qatar's track record reveals a foreign policy focused almost entirely on the peaceful resolution of differences. Over the past quarter-century, Qatari diplomacy has helped to resolve or mitigate multiple crises, disputes, and conflicts in too many places to count, including Afghanistan, Darfur, Gaza, Eritrea, Iraq, Lebanon, Russia and Ukraine, Sudan and South Sudan, and Yemen. These feats have included the winding down of one all-out civil war and the prevention of another, the brokering of several exchanges involving thousands of prisoners/hostages, the securing of temporary cease-fires, the resolution of dangerous constitutional deadlocks, and – most importantly – the kindling of hope in the hearts of millions.

Not surprisingly, Qatar's diplomatic corps is almost constantly and relentlessly engaged in one form or another of peacemaking. It does not always succeed, but its investments – both political and financial – in this mission pay dividends in other ways, too. Repeated successes are their own reward, but even “failure” both raises Qatar's profile and reaffirms its commitment to dialogue and peace. In addition, both the leadership and the professional diplomats learn important lessons from each and every engagement, making Qatari

intervention increasingly effective over time. Just as importantly, this increasing effectiveness contributes to Qatar's growing reputation as an honest and capable broker, and that perception gives it still more influence, leverage, and flexibility going forward.

There are critics, of course. Many American officials, for instance, have criticised Doha for maintaining friendly relations with entities such as Hamas, the Taliban, and, indeed, the Islamic Republic of Iran. But when Washington and Paris wanted to end the presidential vacuum in Beirut, they turned to Qatar and other brotherly nations, which then helped to gain the acquiescence of Iran and Hezbollah. When Washington wanted to negotiate the release of Israeli soldiers and civilians held in Gaza, it was Qatar that made it happen. When the first Trump administration wanted a negotiated exit from Afghanistan, it was Doha that made the contacts and hosted the talks. And when the current Trump administration decided it was time for Israel and Iran to end hostilities, it was the Qataris who delivered the Iranians – and this despite the fact that Iran had just retaliated against US air strikes by lobbing missiles at a US air base inside Qatar!

In effect, the peninsula is now a platform for peace promotion, and not by accident. As impressive as they are, even Qatar's obvious enthusiasm and evident aptitude for dialogue and diplomacy cannot account for the unprecedentedly large role it has come to play on the world stage.

Instead, today's Qatar is the product of a bold strategy rooted in both purpose and principle. Led by His Highness the Amir Sheikh Tamim bin Hamad al-Thani, the country's entire leadership views respect for international law and the maintenance of international peace and stability as existential objectives for Qatar and its population.

The Amir inherited some of this strategy from his father, but he has expansively built on it, adding both breadth of vision

and depth of commitment. Even – and perhaps especially – when this approach has carried dire risks, His Highness the Amir has refused to waver, and his steadfast pursuit of fraternal relations among nation-states has continued. That resolve has been noted by state and non-state actors alike, and some former antagonists have even come to embrace and even emulate much of the Qatari approach.

That's why Qatar deserves the Nobel Peace Prize. Not because it helped end a war between Iran and Israel, but because no other country is so singularly dedicated to peace. It's the ideas behind its actions that make them special: that a country should not only refrain from seeking out conflict, should not only keenly avoid conflict unless necessary, but should also actively seek to prevent, shorten, and/or mitigate conflict among other countries as well.

What could be more noble – and therefore more Nobel-worthy – than that?

- *Roudi Baroudi is an energy and policy expert with more than four decades of experience in both the private and public sectors. The author of several books, he currently serves as CEO of Energy and Environment Holding, an independent consultancy based in Doha.*

Trump's move to exit Paris accord to hit harder than last time



This US withdrawal will take effect in one year, faster than

the 3.5-year exit period when Trump first quit the accord.

A second US withdrawal from the world's primary climate pact will have a bigger impact – in the US and globally – than the country's first retreat in 2017, according to analysts and diplomats. One of President Donald Trump's first acts on returning to office on Monday was to quit the Paris Agreement as part of his plans to halt US climate action.

The impact will be to increase the chance of global warming escalating, to slow US climate funding internationally, and leave investors struggling to navigate the divergence between European and US green rules.

This US withdrawal will take effect in one year, faster than the 3.5-year exit period when Trump first quit the Paris accord in 2017.

Since then, climate change has become more extreme. Last year was the planet's hottest on record, and the first in which the average global temperature exceeded 1.5C (2.7F) of warming – the limit the Paris Agreement commits countries to trying to stay below.

"We are looking at overshooting 1.5C – that is becoming very, very likely," said law professor Christina Voigt at the University of Oslo.

"Which, of course, brings to the forefront that much more ambitious global action on climate change is needed," she said.

Today's climate, measured over decades, is 1.3C warmer than in pre-industrial times, and on track for at least 2.7C of warming this century. While perilous, that is less severe than the 4C projected before countries negotiated the 2015 Paris Agreement. Each country's pledge toward the Paris goal is voluntary. Nevertheless, Trump is expected to scrap the US national emissions-cutting plan and potentially also Biden-era tax credits for CO2-cutting projects.

All of this will "further jeopardise the achievement of the Paris Agreement's temperature goals," Michael Gerrard, a legal professor at Columbia Law School, said.

“That has obviously an impact on others. I mean, why should others continue to pick up the pieces if one of the key players once again leaves the room?” said Paul Watkinson, a former French climate negotiator who worked on the 2015 Paris Agreement.

Some US states have said they will continue climate action. Regardless of politics, favourable economics drove a clean energy boom during Trump’s first term – with Republican stronghold Texas leading record-high US solar and wind energy expansion in 2020, US government data show. But Trump has already taken steps to try to prevent a repeat of that, on Monday suspending offshore wind leases and revoking Biden’s electric vehicle targets.

The US produces around 13% of global CO2 emissions today but is responsible for most of the CO2 released into the atmosphere since the Industrial Revolution.

As part of the Paris Agreement exit, Trump on Monday ordered an immediate cessation of all US funding pledged under UN climate talks.

That will cost poorer nations at least \$11bn – the US government’s record-high financial contribution delivered in 2024 to help them cope with climate change.

Together, all rich countries’ governments combined contributed \$116bn in climate funding for developing nations in 2022, the latest available OECD data show.

That does not include the huge climate-friendly government funding Biden rolled out domestically, whose future under Trump is uncertain.

Total US climate spending – counting domestic and international, from private and public sources – jumped to \$175bn annually over 2021-2022, boosted massively by the 2022 Biden-era Inflation Reduction Act, according to non-profit research group the Climate Policy Initiative. The US is also responsible for funding around 21% of the core budget for the UN climate secretariat – the body that runs the world’s climate change negotiations, which faces a funding shortfall.

The We Mean Business Coalition, which is backed by Amazon and

Meta, said Trump's disruption of the US business environment could drive green investment elsewhere. It could "open the door for other major economies to attract greater investment and talent," the non-profit group said. Three investors told Reuters the transition to green energy, including in the US, will move forward regardless. One impact of the Paris exit will be to prevent US businesses from selling carbon credits into a UN-backed carbon market that could be valued at more than \$10bn by 2030, according to financial information provider MSCI. While no longer able to make money from selling any surplus credits, US companies would be able to buy them on a voluntary basis. – Reuters

Shell dividend hike drives shares higher despite profit miss



By Arunima Kumar

(Reuters) -Shell reported a 16% drop in profit for 2024 on Thursday amid weakness in oil and gas prices and in demand, but shares rose after it raised its dividend by 4% and extended its share buyback programme.

The oil major also announced a \$3.5 billion buyback for the current quarter, making this the 13th consecutive quarter of at least \$3 billion of share repurchases.

Its shares gained over 2% even as the group reported that its 2024 adjusted earnings, its definition of net profit, fell to

\$23.72 billion from \$28.25 billion in 2023, dented by narrower liquefied natural gas (LNG) trading margins, lower oil and gas prices, and weaker refining margins.

That fell short of a \$24.64 billion consensus compiled by LSEG and \$24.11 billion forecast by analysts polled by Vara Research.

Shell, the first major energy company to report results, said fourth-quarter earnings nearly halved from the previous year to \$3.66 billion, also missing analysts' expectations.

"As expected, Shell reported 4Q results this morning which showed relatively soft earnings, but continued strong cash generation," RBC Capital Markets analyst Biraj Borkhataria said in a note, also highlighting the consistency with which the group has been returning cash to shareholders.

In his prepared remarks, CEO Wael Sawan said the share buybacks were "underpinned by the significant progress that we are making as an organisation."

Sawan has been focused on cutting costs and pivoting the company back to its most profitable sectors – oil, gas, and biofuels – while shifting away from renewable power.

"We achieved a (cost) reduction of \$3.1 billion by the end of 2024, one year ahead of our end-2025 target date, and above the range of \$2 to \$3 billion that we set in 2023," he said.

Shell's fourth-quarter earnings included \$2.2 billion in impairments, part of which was a \$1 billion write-off for a U.S. offshore wind project.

CF0 Sinead Gorman told reporters that the project did not align with company's capabilities or return goals, and Shell was looking to monetize it.

The world's leading oil and gas companies experienced a decline in profits through 2024, following record earnings in

the previous two years, as energy prices stabilised and oil demand weakened.

Shell also expects 2025 capital expenditure to fall below last year's \$21 billion range, with more details to be shared at its capital markets day in March.

The group's refining operations reported an adjusted loss of \$229 million in the chemicals and products unit, compared to a \$29 million profit last year.

Refining margins weakened globally due to reduced economic activity and new refineries opening in Asia and Africa.

Executives said on a call with analysts that Shell had no plans to get out of refining altogether, but was not looking to expand there either.

The company is trying to sell its stake in a German refinery and intends to shut down a plant in Wesseling, Germany, following the sale of its Singapore refining and chemicals hub last year, one of the largest of its kind in the world.

In the fourth quarter, Shell ran its refineries at 76% capacity, and said it expected to increase that to 80-88% in the first quarter.

Shell also said it did not have a timeline for arbitration over LNG supply from Venture Global's Calcasieu Pass facility.

Venture Global, whose \$58 billion market debut fell short of high expectations last week, began generating proceeds in 2022 with its Calcasieu Pass facility.

However, delays in commercial operations have caused contract disputes with customers, including BP, Shell and Italy's Edison, over missed cargoes.

(Reporting by Arunima Kumar in Bengaluru; editing by Savio D'Souza, Jason Neely, Tomasz Janowski and Bernadette Baum)

Climate displacement is also a health crisis



By disrupting care services, climate displacement deprives affected communities of access to doctors, hospitals, and pharmacies.

Every year, 21.5mn people are forcibly displaced by floods, droughts, wildfires, and storms. This number is set to rise dramatically over the coming decades, with up to 1.2bn people expected to be driven from their homes by 2050. The unfolding climate crisis is not just a humanitarian disaster but also a global health emergency.

Climate displacement poses both direct and indirect threats to public health. By disrupting care services, it deprives affected communities of access to doctors, hospitals, and pharmacies. Climate-induced migration also exacerbates poverty, overcrowding, and social instability. Food production is often severely affected, while unsanitary living conditions fuel the spread of infectious diseases.

As the climate crisis threatens to derail global efforts to achieve the UN Sustainable Development Goals, the health and well-being of hundreds of millions of people across the developing world are at risk. High-income countries are not immune: in the US, 3.2mn adults were displaced or evacuated due to natural disasters in 2022 alone.

Pharmaceutical companies must play a pivotal role in bolstering global health resilience. Their involvement is particularly critical in conflict zones at the forefront of the climate-displacement crisis, where life-saving medicines and vaccines are often in short supply.

While the pharmaceutical industry has made strides in reducing carbon dioxide emissions and adopting more sustainable practices, its efforts fall far short of mitigating climate-related disruptions to supply chains.

Some pharmaceutical companies, such as Novartis and Novo Nordisk, have launched targeted programmes to aid populations displaced by extreme weather events, while others have donated cash or supplies in response to natural disasters. The demand for these donations has risen with increasing climate and humanitarian needs. Hikma, a generic medicine manufacturer founded in Jordan, reported \$4mn in donations in 2020, and \$4.9mn in 2023, mostly serving the needs in the surrounding region.

No company has developed a comprehensive strategy to ensure that displaced communities have sustained access to health products. A more holistic approach is needed. Amid the ongoing climate-displacement crisis, pharmaceutical companies should adopt a four-pronged strategy to strengthen healthcare systems. For starters, they could help deliver medicines to vulnerable communities in remote areas by revamping their supply-chains, from building redundancy into shipping networks to redesigning products to be more stable in hot climates where refrigeration may be unavailable.

Second, pharmaceutical companies must invest in research and development to create vaccines, diagnostics, and therapeutics targeting climate-sensitive diseases. Rising global temperatures are accelerating the spread of mosquito-borne illnesses such as dengue, malaria, and Zika, as well as waterborne diseases like cholera and shigella, putting displaced populations at even greater risk.

Third, pharmaceutical companies should forge long-term partnerships with humanitarian organisations focused on climate displacement. Public-private collaborations have also proven effective in strengthening health resilience. Since 2010, for example, leading vaccine manufacturers like GSK and Pfizer have supplied Gavi, the Vaccine Alliance, with billions of vaccine doses, protecting vulnerable populations in some of

the world's most resource-constrained countries.

Lastly, pharmaceutical companies must boost efforts to cut greenhouse-gas emissions across their value chains. While the climate impact of pharmaceuticals may get less attention than that of traditional manufacturing industries, the sector emits more CO₂ per \$1mn of revenue than the automotive industry.

The active support and engagement of shareholders, employees, and other stakeholders is crucial. Investors, in particular, must encourage companies to align their business practices with global health and climate goals.

Climate displacement is not a distant or hypothetical threat; it is a rapidly escalating health emergency. The pharmaceutical industry has a moral responsibility to act. To do so effectively, companies must get ahead of the curve and provide vital, life-saving treatments to those on the front lines of the climate crisis.

Ensuring Europe's supply of critical minerals



The European Union's plan to achieve net-zero emissions by 2050 has an Achilles' heel: the EU relies on external sources – particularly Chinese companies – for 70-90% of the massive amount of critical raw materials needed to manufacture wind turbines, solar cells, batteries, and other green technologies. This dependency poses a serious risk: China's recent ban on exports of gallium, germanium, antimony, and other dual-use materials to the US suggests that it could take similar action against Europe, especially in light of EU tariffs on Chinese electric vehicles.

The new European Commission has rightly put critical raw materials at the top of its agenda. Fortunately, it will not be starting from scratch. Last year, the EU adopted the Critical Raw Materials Act, which calls for the bloc to extract 10%, process 40%, and recycle 25% of what it consumes annually by 2030, and limits the share of any external supplier to 65%. To meet the CRMA's targets, the Commission must focus on co-ordinating funding, engaging in resource diplomacy with Africa, and establishing secondary material partnerships.

Mining is a capital-intensive industry, and overseas upstream activities require public support in terms of both equity and debt. The CRMA anticipates mobilising finance from various sources, including the EU's Global Gateway initiative and the European Investment Bank. Some member states have also established their own national funds. Germany launched a €1bn (\$1.04bn) raw-materials fund, while Italy introduced a €1bn "Made in Italy" fund for critical minerals, and France dedicated €500mn under its 2030 investment plan to enhance domestic industry's resilience to disruptions of the metal supply chain.

But while several public-finance streams are available, the funding landscape is scattered and not well aligned, creating confusion. Moreover, there are no explicit rules governing how the Critical Raw Materials Board, which was established to support the CRMA's implementation, designates projects as "strategic" and thus eligible to receive EU funds. The European Commission can address these issues by streamlining existing funding lines, which would ensure that national and EU finance work in tandem to achieve the best results and scale, and by establishing timelines for decision-making, which would provide clarity for corporate investment in upstream, midstream, and downstream assets.

The CRMA must also establish partnerships with resource-rich countries that deliver quick and tangible results. Bolstering

ties with African countries, which hold some 30% of the world's mineral resources, will be especially important. But, compared to other regions, investment in mineral exploration on the continent remains low, and China funds most of it. The EU's resource diplomacy should focus on lowering investment barriers while helping African partners move into higher-value-added activities, such as downstream processing, and invest in industrial upgrading.

AfricaMaVal, an EU-funded project promoting sustainable partnerships and responsible mining on the continent, should become a vehicle for linking European and African firms and addressing extraction needs. Building on comprehensive assessments of mining prospects across Africa, and taking into account the STEM (science, technology, engineering, and mathematics) skills of local workforces, AfricaMaVal can identify new business opportunities along the value chain. This could evolve into a joint investment platform for the sustainable production of critical raw materials. The European Commission would thus be doing what it does best: catalysing private investment toward its policy goals, which, in this case, is building the infrastructure and clean-energy systems required for future mining projects.

Lastly, the Commission should address the CRMA's major blind spot: the lack of domestic feedstock to meet its recycling targets. Global competition for secondary materials is already stiff, as evidenced by businesses' increasing efforts to secure enough steel scrap. Recycling input rates – the share of total demand – are just 3% for light rare-earth elements and zero for battery-grade lithium.

Establishing secondary-materials partnerships with emerging economies, which have rapidly growing markets for cell phones, laptops, and other appliances, would boost the EU's supply of recycled critical raw materials, particularly rare-earth elements. The focus should be on optimising the recycling value chain by providing financing and capacity-building

assistance for waste-sorting and collection systems in partner countries, creating mutually beneficial economic and environmental outcomes.

The EU is facing an uphill battle to source and produce the critical raw materials that will define its future. And while the CRMA hardly represents an easy fix for the bloc's import dependency, it can strengthen supply-chain resilience, contribute to EU sovereignty, and bolster Europe's economic security – in other words, boost the bloc's industrial competitiveness against a worsening geopolitical backdrop. But to realise the CRMA's full potential, the Commission must make it fit for purpose. – Project Syndicate

▪ *Rüya Perincek, a policy fellow at the Willy Brandt School of Public Policy at the University of Erfurt, is an adjunct senior fellow at the Global Centre for Mineral Security. Andreas Goldthau is Director of the Willy Brandt School of Public Policy at the University of Erfurt.*

Clean energy progress hinges on policy, science and action



It is tough to be optimistic about the climate these days. While the costs of extreme weather events like the Los Angeles wildfires pile up, the US federal policy pendulum is swinging away from facts, reason, and basic human decency. Nonetheless, even as the US government moves in the wrong direction, trends in science, economics, and increasingly local politics indicate that the pendulum will swing back in due course. After all, no-one can argue with the physics of today's clean

energy technologies. Heat pumps, induction stoves, and electric vehicles (EVs) – to name just three – are fundamentally better technologies than what came before. The best gas furnaces might reach 95% efficiency, meaning they are converting 95% of the energy they use into heat; but most heat pumps easily top 200%, with some reaching 400% or more. Similar comparisons can be made between induction and gas stoves, and between EVs and gasoline- or diesel-powered vehicles. By and large, we know what technologies we should be using to eliminate greenhouse-gas emissions; and in cases where we don't, we know what kinds of things to try.

This knowledge extends well beyond EVs and heat pumps to entire industrial sectors like cement or iron and steel. Here, outgoing US President Joe Biden's administration has made an important contribution with the Department of Energy's Liftoff Reports, which chart pathways to commercialisation for a broad selection of low-carbon technologies.

Consider cement, which accounts for some 8% of annual global greenhouse-gas emissions. Ordinary Portland cement, patented 200 years ago, has dominated the sector for decades. While measures like clinker substitution and efficiency improvements can abate up to 40% of emissions, getting to zero will require additional steps. These generally fall into two categories: cutting emissions from producing Portland cement or switching away from it altogether. Promising US start-ups like Brimstone and Sublime Systems are racing to demonstrate that either path is commercially viable.

One key ingredient is public subsidies to help firms climb the learning curve and slide down the cost curve toward faster commercialisation. Both Brimstone and Sublime Systems received early research and development funding from the US Advanced Research Projects Agency-Energy (ARPA-E) and have now advanced to the deployment stage, receiving up to \$190mn and \$90mn, respectively, to build their first commercial plants. All told, the Bipartisan Infrastructure Law and the Inflation Reduction Act allocated around \$100bn for such purposes, with public funding contingent on matching private investments.

Moreover, these sums are dwarfed by the Department of Energy's loan programme. With just \$17bn in taxpayer funds, the IRA authorises the department's Loan Programs Office to lend \$350bn for investments in clean energy and domestic EV manufacturing. And those public funds then catalyse multiples more in private investments. While some Republicans and members of Donald Trump's incoming administration want to cut this programme, doing so would only hurt US competitiveness.

Can we restore sanity to our national policies? It might be trite to say that change begins at home, but what is trite is often true. A good place to look is New York. While the city has many problems, its climate policies are not among them. Around 70% of New York's direct emissions come from heating and cooling buildings, while the other 30% comes from cars and trucks. Fortunately, Local Law 97 is already addressing the former. The law is one of the most ambitious decarbonisation measures for buildings anywhere, requiring most to reduce their emissions by 40% this decade, and by 100% by 2050. And while New York can do only so much about vehicle emissions, its long-delayed congestion pricing programme is finally being implemented. That is a good start.

Given that New York used to be the world's most congested city, the quality-of-life improvement from less traffic can already be felt. The same goes for another measure that took an absurdly long time to address: the lack of trash bins. Over the past year, the city has finally issued official trash, recycling, and compost bins, with enforcement for residential buildings beginning this month. Cleaning up our own act – including with mandatory composting and other policies – will not save the planet. But effective government just might.

Physics alone will not push the pendulum all the way back to where it was before. That will require policies based on sound economics. As long as Trump does not break the fulcrum and bring the entire pendulum crashing down, policies pioneered by his predecessor and by local communities will continue to be a force applying pressure in the right direction. – Project Syndicate

Germany's costly LNG terminals aren't paying off as imports dip

Germany spent big on liquefied natural gas (LNG) terminals to ensure energy security, but the high cost of using them means they're bringing in a tiny fraction of its gas needs.

Only about 8% of Germany's total gas imports last year came via its shipping terminals in Wilhelmshaven, Brunsbüttel, Lubmin and Mukran, according to energy regulator Bundesnetzagentur.

"German terminals are more expensive to deliver to than the rest of northwest Europe," said Qasim Afghan, a commercial analyst at Spark Commodities Pte Ltd. On average, variable regasification costs in Germany for cargo delivery in February are 86% higher than other such facilities in the region, he said.

That's because it's more expensive to operate floating import terminals, especially in the winter. Also, fuel gas losses, associated with power consumption needed for the process of turning LNG back to gas, are higher in Germany than elsewhere, Afghan said.

As a result, Germany has the most regasification prompt slots available for purchase in Europe, "highlighting unused capacity that is likely not economically viable."

When the nation accelerated the construction of these floating facilities in 2022, to help wean off Russian gas, the ambition was to be able to keep energy costs in check. However, the

expensive terminals are now adding to the already high gas prices and compounding the pain for Germany's energy-intensive economy. This has led some environmental groups to demand that the expansion of such infrastructure be halted.

Ship-tracking data compiled by Bloomberg show that Europe's biggest economy imported 4.8mn tons of the super-chilled fossil fuel last year. That's a marginal decline year-on-year and far less than what neighbouring nations are importing.

The Economy Ministry says it primarily views the terminals as a way to ensure a sufficient safety buffer.

"Of course, this can mean that there may be lower capacity utilization if demand is not so high, but this cannot be the benchmark for a federal government that has to guarantee security of supply," a ministry spokesperson said.

The total cost estimate for the nation's state-run LNG terminals – including those in the pipeline – is now likely to be around €5bn. That's half of what it was initially pegged at, she added.

State operator Deutsche Energy Terminal said imports via its units in Wilhelmshaven and Brunsbüttel remained steady at 59 terawatt-hours. It also successfully marketed all three slots in December for the two units and aims for a new capacity auction at the end of the month, a spokesperson said.

Deutsche Regas, the operator of the Mukran terminal on the island of Rügen – also Germany's only privately operated one – didn't respond to a request for comment.

More facilities are set to open later this year, including Stade near Hamburg and Wilhelmshaven II.

Planning more units despite the low utilization is "absurd," Sascha Müller-Kraenner, managing director of German Environment Action, said in a statement, calling for an end to

the infrastructure expansion.

Supertanker Rates on China Routes Double Since Sanctions



The cost to hire an oil supertanker on key routes to China has doubled since the US imposed sanctions on Russia, showing the extent to which the move has upended the global shipping market.

The sanctions have jolted a freight market that was, until recently, dealing with softer demand due to supply curbs, a tepid Chinese economy, and an easing of Middle East tensions. The number of confirmed journeys hasn't changed much, but the pool of available ships has shrunk rapidly, and there's intense competition on certain routes.

Daily rates for very-large crude carriers on the Middle East-to-China route surged 112% to \$57,589 in the week through Friday, according to Baltic Exchange data, after Washington sanctioned nearly 160 tankers hauling Russian crude on Jan. 10. Those on the US Gulf-to-China journey jumped 102%, while West Africa-to-China saw an increase of 90%.

Major Chinese refiners have been rushing to buy crude from the Middle East, Africa and the Americas in recent days to make up for the loss of Russian oil. A VLCC from the US Gulf to China was hired for \$9.5 million last week, compared to a low-\$7 million range over the last couple of months, shipping fixtures show. Indian Oil Corp. is also snapping up Middle Eastern barrels, adding to the pressure.

There's concern that tanker rates could remain elevated if President-elect Donald Trump, set to be sworn in later on Monday, takes a tougher line against Tehran.

"Rates could hold at these levels if Trump dials up the pressure on Iranian oil shipments, which is more likely than not," said Junjie Ting, a Singapore-based shipping analyst at Oil Brokerage Ltd.

The rising demand for VLCCs, which can carry around 2 million barrels of oil, is also feeding through to costs for smaller vessels, which tend to be viewed as less cost-efficient on longer routes. Rates for Suezmaxes, that hold about 1 million barrels, have climbed on increased demand and tight supply, shipbroker SSY said in a report.